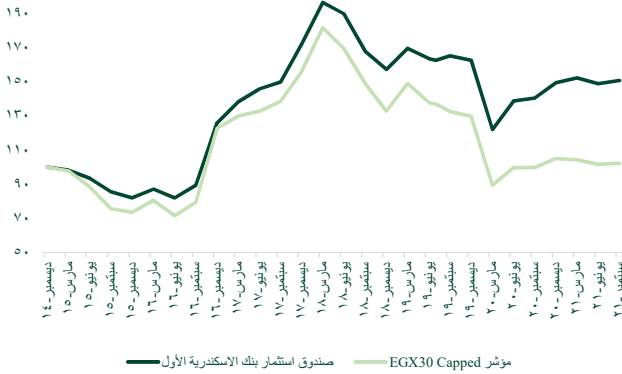


محفظه الصندوق

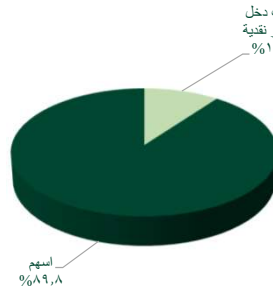
أداء الصندوق

الأداء	الفترة
١,٣%	الربع الثالث ٢٠٢١
٠,٩%	العائد منذ بداية العام
-٨,١%	٢٠٢٠
٦٨,٦%	منذ ٥ سنوات
١١٥٥,٩%	منذ التأسيس

الاداء



توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي

الربع الثالث ٢٠٢١

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالادوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية  
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أدون الخزانة وسندات الخزانة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع وفقا للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين  
- يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع  
- الحد الأدنى للاكتتاب هو ١٠ وثائق استثمارية  
- الحد الأقصى للاكتتاب ٥٠,٠٠٠ وثيقة استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مقروح
تاريخ التأسيس	ديسمبر ١٩٩٤
سعر الوثيقة ج.م	٣٣٩,٢٧ ج.م
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٣١٢,٥٠ ج.م
كود الصندوق في Bloomberg	EFGALXA
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦١

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك الإسكندرية	
تليفون	١٩٠٣٣
العنوان الإلكتروني	<a href="http://www.alexbank.com/En">http://www.alexbank.com/En</a>

تحليل السوق

أداء السوق والاستراتيجية

وصل مؤشر EGX30 إلى أدنى مستوى له في ٢٠ يونيو بعد إعادة التوازن لكل من مؤشر MSCI للأسواق الناشئة ومؤشر FTSE EM، الذي شهد انخفاضاً في وزن سهم البنك التجاري الدولي. نتيجة التدفقات الخارجة سهم البنك التجاري الدولي إلى تقييمات منخفضة تاريخية. أعلن البنك في ٢٤ يونيو عن تعيين حسين أباطة في منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للبنك، وبدأت التدفقات الأجنبية الوافدة في العودة إلى السهم بسبب تقييمه الجذاب ونظرة أكثر استقراراً للإدارة، وارتفع السهم بنسبة ٩,٥% في يوليو و ٩,٥% في أغسطس. ارتفاع سهم البنك كان له تأثير غير مباشر على باقي المؤشر وساعد على اختراق علامة ١١٠٠٠ نقطة. كلفت نتائج الربع الثاني من عام ٢٠٢١ إيجابية على جميع القطاعات، مما مطمأن المستثمرين أن أرباح الشركات تتعافى من الانخفاض الذي شهده خلال عام ٢٠٢٠.

توقف التعامل السوق في سبتمبر، مع ظهور أنباء عن تطبيق ضرائب أرباح رأس المال مطلع ٢٠٢٢. صدر قانون أرباح رأس المال (١٩٩/٢٠٢٠) لأول مرة في يوليو ٢٠٢١، لكن الحكومة اضطرت لتأجيل تنفيذه مرتين (في ٢٠١٥ و ٢٠١٧) لمدة ستة سنوات، واختارت بدلاً من ذلك فرض ضريبة الممعة على عمليات التداول. أكدت وزارة المالية في ٣ سبتمبر أن القانون سينفذ في يناير ٢٠٢٢ كما هو مقرر وسيغرض ضريبة أرباح رأس المال بنسبة ١٠%. سيتم تطبيق الضريبة على المستثمرين المحليين فقط، بينما يستمر المستثمرون الأجانب في دفع ضريبة الممعة. كان لهذه الأخبار بعض التأثير السلبي على معنويات السوق، خاصة في أوساط المستثمرين الأفراد، بعد الارتفاع الكبير الذي شهده سهم الشركات الصغيرة في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. تلقت السوق ضربة أخرى في وقت لاحق في سبتمبر حيث بدأت الأسواق الناشئة في الانخفاض بعد ظهور أخبار عن أزمة ديون مجموعة Evergrande في الصين. Evergrande هي واحدة من أكبر مطوري العقارات في الصين، مع التزامات تزيد عن ٣٠٠ مليار دولار أمريكي، وشملت الشركة في سداد المصاريف التمويلية على السندات، وتعرض بعض أصولها للبيع لمواجهة أزمة السيولة الحالية.

على صعيد الشركات، قدمت تحالف النار العقارية عرض لشراء حصة في سوديك لا تقل عن ٥١% ولا تزيد عن ٩٠% بسعر ٢٠ جنية مصري للسهم الواحد مما يعني أن الشركة تبلغ قيمتها الإجمالية ٧,١ مليار جنيه مصري. لا يزال العرض قيد الدراسة من قبل هيئة الرقابة المالية (FRA) ولم تتم الموافقة عليه بعد. وأعلنت شركة الفايضة المصرية الكويتية أن ٦٩% من أسهمها المدرجة في مصر قد تحولت إلى الجنيه المصري من الدولار الأمريكي. كان لدى الشركة ١,١٣ مليار سهم، ٦٠% منها مدرجة ومتداولة في مصر، في حين أن الـ ٤٠% المتبقية مندرجة ومتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية. وهذا يعني أنه تم تداول حوالي ٦٧٠ مليون سهم في مصر بالدولار الأمريكي قبل التحويل، وحوالي ٤٦١ مليون سهم منها تحولت إلى التداول بالجنيه المصري بينما لا يزال الرصيد المتبقي متداولاً بالدولار الأمريكي.

نظرة مستقبلية:

وينظر السوق حالياً للاكتتاب العام المرتقب لشركة e-Finance في منتصف أكتوبر بقيمة تزيد عن ٣ مليار جنيه. شهد السوق بعض عمليات البيع لتدبير بعض السيولة للاكتتاب العام. نعتقد أنه بعد الاكتتاب العام، سيشهد السوق ارتفاعاً على المدى القصير وبعد عودة بعض السيولة للسوق.

على صعيد اخر، نراقب عن كثب أحداث أزمة ديون Evergrande وتأثيرها على الأسواق الناشئة، وإذا كان هناك حل سريع للأزمة أو إذا كانت ستطهر نداعات أخرى.

وشهدت أسعار السلع جولة أخرى من الزيادات في سبتمبر، حيث تخطى البرنت ٨٠ دولار أمريكي للطن، بينما وصل سعر البورينا إلى مستوى مرتفع تخطى ٧٠٠ دولار أمريكي للطن. وسيكون لذلك أثراً إيجابياً على نتائج أعمال شركات قطاعي البتروكيماويات والأسمدة في مصر خاصة لنتائج النصف الثاني من عام ٢٠٢١.

التطورات الاقتصادية

أعلنت الحكومة المصرية خطة تنفيذ ١٠% ضريبة القيمة المضافة على الأسهم المدرجة في البورصة المصرية بداية من ١ يناير ٢٠٢٢، وسوف يقوموا بإلغاء ١,٢٥٥% ضريبة الممعة على المستثمرون المحليون. ومن ناحية أخرى، المستثمرون الأجانب معفون من ضريبة القيمة المضافة ولكن سوف يستمروا في دفع ١,٢٥٥% ضريبة الممعة على كل عملية.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري بالحفاظ على أسعار الفائدة ليصبح سعر عائد الإيداع لليلة الواحدة عند ٨,٥٠% وسعر الإقراض لليلة الواحدة عند ٩,٢٥%، مما كان متوقع قام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة بـ ١٠,٥% منذ بداية السياسة التوسعية في فبراير ٢٠١٨ حتى نوفمبر ٢٠٢٠. وأشار البنك المركزي أن معظم المؤشرات المصرية تتعافى تدريجياً إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيد-١٩، في حين ارتفعت أسعار النفط العالمية والسلع الأخرى لتصل إلى مستويات تفوقت على مستويات التي وصلوا إليها بعد الجائحة، مع عدم اليقين بشأن اتجاه أسعارها في المستقبل. نتيجة لذلك، قررت لجنة السياسة النقدية إبقاء سعر الفائدة دون تغيير.

أعلنت مصر أن حجم اليوروبوند الذي قامت الحكومة بطرحه ٣ مليار دولار وتم تغطية طرح ٣ مرات، تضمنت عملية على حوالي ١,١٢٥ مليار دولار لسندات مدتها ٦ سنوات بعائد ٥,٨%، ١,١٢٥ مليار دولار لسندات مدتها ١٢ سنة بعائد ٧,٣%، و ٧٥٠ مليون دولار لسندات مدتها ٣٠ سنة بعائد ٨,٧٥%.

أعلن البنك المركزي أن صافي أصول الأجانب في البنوك المحلية بلغت ٤,٤ مليار دولار صافي التزامات بالمقارنة بـ ١,٦ مليار دولار في يوليو وبصافي أصول ١,٧ مليار دولار في يونيو. مما يعني انخفاض بلغ ٦,٢ مليار دولار خلال شهرين. نعتقد أن الانخفاض جاء بسبب اتساع عجز الحساب الجاري بسبب ارتفاع ضغوط الاستيراد مما أجبر البنوك على استخدام بعض أصولها لتمويل التزامات العملات الأجنبية.

أعلن البنك المركزي عن ارتفاع الاحتياطي النقد الأجنبي خلال شهر سبتمبر ليلعب ٤٠,٨٣ مليار دولار مقارنة بـ ٤٠,٢٧٥ مليار دولار خلال شهر أغسطس، مما يعني نسبة تغطية للواردات ٧,٢ شهر.

ارتفع معدل التضخم في شهر سبتمبر ٢٠٢١ ليصل إلى ٦,٦% بالمقارنة بـ ٥,٧% في شهر أغسطس ٢٠٢١، بالمقارنة بـ ٤,٥% خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢١. ويعتبر هذا أعلى مستوى وصل إليه معدل التضخم منذ أبريل ٢٠٢٠، وكان متوقع بسبب التأثير الأساسي في أسعار مواد الغذائية في أغسطس/سبتمبر ٢٠٢٠. نعتقد أن معدل التضخم سوف يستمر في الارتفاع تدريجياً في ضوء الارتفاع المستمر في أسعار السلع العالمية التي ستجبر المنتجين على ارتفاع أسعار المواد الخام. يتوقع البنك المركزي المصري أن يصل معدل التضخم إلى (%٢٠-٢١) خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٢، ونتوقع أن يصل معدل التضخم في المتوسط أعلى من هذا المستوى.